إلزام اللجنتين المالية والتشريعية بالمدة المحددة مسبقا لإنهاء التعديلات على قانون هيئة أسواق المال

المجلس أقر المداولة الأولى لقانوني إقامة الأجانب وحماية البيئة

■ الراشد: توصية إحالة البراك للنيابة سابقة خطيرة .. فلا يحق للمجلس مطالبة الحكومة برفع قضايا على أطراف

الخرينج والعمير والكندري وحديث على هامش الجلسة

العدساني والكندري والقويعان قبل بدء الجلسة

■ تعرضت للإساءة خلال البرنامج المذكور وإذا أحد شعر بذلك عليه التوجه شخصيا للنيابة

■ القويعان رداً على دشتي: لست وصيا على مجلس الأمة وعيب عليك تشويه سمعة النواب المستقيلين

■ عبد الصمد: من باب الإنصاف أرى المشروع الحكومي صحيحا بشأن هيئة النقل وليس تقرير اللجنة

عدنان عبدالصمد متحدثاً

■ عاشور: أن لم يتعدل الوضع في هيئة أسواق المال فالوزير سيتحمل التبعات السياسية للقضية

■ وزير التجارة: أنا لا أضحك على أحد طبعي مبتسم وأتكلم بهدوء، خلقتي جذي

■ الخرافي: الإبراهيم يريد أن يضع قانونا بمزاجه.. فهل تريدوننا نعمل خرابيط؟

لكن الاسئلة التي لا نستطيع عدم الرد عليها قليلة جدا.

النائب صالح عاشور: انا وجهت اسئلة عن المساجد والامانة العامة والاوقاف وشؤون القصر وكان الرد بعدم الدستورية علما بان نفس الاسئلة جاوبوا عنها الوزراء السابقين ومنهم الوزير شريدة المعوشرجي والوزير احمد باقر وغيرهم في مجالس سابقة فكيف حكومات سابقة اجابت عليها والآن الحكومة تقول غير دستورية الآن.

وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د . علي العمير: الآن سؤال النائب عاشور حول كيف تجيب حكومة سابقة والحكومة الآن لا تجيب عن السؤال هو سؤال غير دستوري ولاشك انه ذكر الوزير شريدة واحمد باقر كمثال للرد ولكن اؤكد ان الحكومة الآن تلتزم بالاطر الدستورية وضوابطها في الرد على الاسئلة.

ثم انتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية حول قانون هيئة النقل.

وزير الاشغال: نحن لدينا ملاحظات عن القانون لاننا فوجئنا بان اللجنة رفعت التقرير للمجلس قبل استلام وجهات نظرنا حول هذا القانون فمشروع القانون الحكومية حول هيئة النقل كان مقدم 22 مادة والآن فوجئنا بان القانون 36 مادة دون الاخذ بملاحظات الحكومة لذلك نطلب ارجاعه للجنة لتقديم ومناقشة الاخوان بملاحظاتنا.

النائب د. يوسف الزلزلة: اتمنى من اللجنة الموافقة على طلب الحكومة بسحب التقرير وكذلك الاخذ بتعديلات على القانون واستدعائي لنقاشها.

مقرر لجنة المرافق العامة عادل الخرافي: بالنسبة لما ذكر الوزير سجل في اجتماعات اللجنة طلب الوزير تقديم مذكرة يوم الثلاثاء لتغير المشروع الحكومي ومع ذلك لم يقدم رؤيته رغم تأجيلنا شهر للقانون لكن لم يقدم التعديلات والآن الحكومة تريد تعديل القانون ولا نريد للمجلس تعديل القانون غير صحيح.

وزير الاشغال عبدالعزيز الابراهيم: لتصحيح الامر التعديلات قدمت بالمضبطة في اللجنة قلنا نحن كحكومة اختلفنا ويجب ان نأتي بمذكرة واحدة في اجتماع يوم الاحد ثم ارسلنا كتاب ملاحظات الحكومة وعدلنا لكننا لم نناقش هذه التعديلات فهل نحن نريد ان نأتي بقانون ونسلقه وماذا يعني ان يؤجل القانون فهذا القانون مقدم منذ عام 2011 فما المانع من التأجيل لحين المناقشة وانا اقول لماذا الاستعجال اذا قدم القانون الآن نحن سنرفض فالخلاف عن 20 مادة ليس بسيط.

النائب جمال العمر «نظام»: هل نحن نريد تمرير القانون رغما عن الحكومة طبعا هذا غير منطقي وبالتالي من الحصانة ان نقر قانون متوافقة عليه من قبل السلطتين وبالتالي ما المانع من التأجيل.

النائب محمد الحويلة «نظام»: الحكومة طلبت شهر تأجيل في وقت سابق واللجنة كانت متعاونة ولكن الحكومة تماطل وتطلب المزيد من الوقت واعتقد ان هذا القانون هام ونرجو ان يتم التصويت على المداولة الاولى ونناقش اي مقترح ويترك التعديل للمداولة الثانية.

النائب د. عبدالحميد دشتي: الآن بعد كل ما نراه من فوضى بالشوارع وزحام وحصى تطاير ما صدقنا على الله ان يرى هذا القانون النور والآن كان اللجنة يساورها الشك بجدية اللجنة باقرار القانون والاخ عادل الخرافي ذكر ان لديه دراسة متكاملة تؤكد توافق جميع الجهات الحكومية على القانون فما المانع من اقراره والاخ يوسف الزلزلة يقول منذ السبعينات لم يتم انشاء دائري جديد وبالتالي اقرار القانون ضرورة.

النائب د. يوسف الزلزلة: اجتهاد الاخوات باللجنة واضح وطلب الحكومة بالتأجيل السابق كان بناء على طلب من اللجنة بشكل غير رسمي الآن لماذا لا يمنح المجلس رسميا مهلة لتقديم تعديلاتها وتلتزم بهذا التعديلات ولن تنتهي واذا لم تلتزم الحكومة حسابها سيكون عسير.

النائب سعدون حماد: اعطونا المواد التي عليها خلاف الآن وعلينا اقرار القانون بالمداولة الاولى ثم اي تعديل يكون بالمداولة الثانية.

مقرر لجنة المرافق النائب عادل الخرافي: انا لا اعلم لماذا الوزير لا يقول الحقيقة منذ اسبوع اسلمتنا مذكرة حكومية واخذنا بها باللجنة قبل ان يختلف مع زملائه بالجهات الحكومية الاخرى وامهلناهم اسبوعا ثم شهرا وهناك اخطاء بالمذكرة الحكومية القانون لمعالجة هيئة النقل البري ويرى تعيين اناس من الطيران الاخ يبي بمزاجه التعيين غير مجلس الادارة للهيئة وتعيين وكيل من الكهرباء فيها هو يبي ينوع في تعيين هيئة النقل عشان تحاسبون رئيس الوزراء ولا تحاسبونه هو عن هذه الهيئة.

وزير الاشغال عبد العزيز الابراهيم: لما يتكلم النائب قليتكلم ونحن نقول هاتوا مضبطة للجنة للتأكد من صحة كلامي والاخ عادل الغى الوكلاء جميعا من التعيين بالهيئة وليس الحديث عن وكيل وزارة الكهرباء وبالنسبة للحديث عن امهالنا شهر التقرير نحن لم نراه القانون من 22 مادة الى 36 مادة انا اتحدث بارقام واوراق ولا يزايد علينا ويقول اني اريد اعينه وكيل وزارة الكهرباء وهو الغى كل الوكلاء من الهيئة والاخ ادخل مواد لم نراجع فيها ادارة الفتوى والتشريع المسألة ليست سلطة قوانين القانون من عام 2011 شنو ذنبي انا الآن وارجو الخلاف الشخصي يبقى بيني وبين الاخ عادل يترك على جنب نحن نتحدث عن منهجية عمل، اما مسألة ان ياتيني القانون مطبوعا دون اخذ رأينا فيه ومسلوق سلقة لن نوافق عليه ويجب الاستماع لرأي الحكومة واحنا لا نريد اقرار القانون ومن ثم رفضه.

النائب صفاء الهاشم: ليس لدينا مشكلة بما تفضل فيه الاخ الوزير لكن نحن لدينا مع الحكومة سوابق بعدم الانجاز ولكن كمشرعين عين على الوطن والمواطن بحاجة الى خدمات يراها على ارض الواقع الناس ملت من الارقام والبيانات ونقول للاخ الوزير لا تهددنا بارجاع القانون والوزارة وحدها لا تحل مشاكل الطرق ونحن بحاجة بالهيئة.

النائب عدنان عبد الصمد «نظام»: لكم مرة سألنا الاخوة باللجنة المرافقة عن الميزانية اللازمة للهيئة وهل تم الاخذ بتعديلاتنا عليها لكننا نفاجأ ان التقرير ليس فيها اي اخذ بالتعديلات الفنية الميزانية المخصصة للهيئة لا يجوز ان تضعها اللائحة التنفيذية للقانون كما هو وارد في تقرير اللجنة ومن باب الانصاف اقول الآن ان المشروع الحكومي هو الصحيح وليس تقرير اللجنة وانا مع رأي الدكتور الزلزلة يبقى القانون عن جدول الاعمال لكن يرجع القانون للجنة.

النائب جمال العمر: الوزير تحدث عن الامور الشخصية ونحن لا نريد الامور الشخصية وكلام الوزير منطقي واقترح ان نعطي الرئيس شهر مهلة، احنا الآن استمعنا للطرفين لكن حفاظا على وقت المجلس والجلسة ندعوا للتعاون واضح ان الوزير مو بالع عادل وعادل مو بالعه لذلك خل ننتقل للتصويت.

النائب خليل أبل: ان اليوم اقول ان كل قانون يعتمد على اللائحة التنفيذية من الحكومة يخرج مشوها لذلك اي لجنة تريد العمل في اي قانون سيصدر من هذا المجلس اضمنوا ان اللائحة يجب ان تمر على المجلس لان الحكومة تشوه القوانين من خلال اللائحة التنفيذية ويجب ان تمر اللوائح على المجلس.

عبد الحميد دشتي: عادل الخرافي من النواب المتميزين في العمل ونقدر جهده، واتفق مع ما ذهب اليه خليل بان يخرج القانون متكامل لان تجربتنا مع الحكومة بشان اللائحة التنفيذية مريرة، فلنترك القانون 15 يوما على جدول الاعمال ونعقد اجتماعات في اللجنة.

خليل الصالح: ما ذكره الدكتور خليل حقيقة قانون الشركات عندما ناقشناه احتاج الى وقت، وتجربتنا في صندوق الاسرة علمتنا عدم الوثوق باللائحة التنفيذية التي تضعها الحكومة ان لم تراجع، قوانين انجزناها وكانها ناقصة، وهناك تسابق على مجالس الادارة وبدون متخصصين، وارى ان المجلس يجب ان يكون له دور، ويضع حدا للتعيينات.

عدنان عبد الصمد: سألت الخرافي اخذت بمقترحنا بخصوص الميزانيات قال نعم ولم اجد ذلك في النص، ولا اعرف لدينا حكومة او اربع حكومات، لان هناك نصا مقدما

رئيس مجلس الأمة يعلن عدم تسلمه أي طلب استقالة رسمية.. وفعاليات سياسية وشعبية تشيد بالقرار

المستقيلون من المجلس: الأعضاء داسوا في بطن الدستو

فيما اعلن النائبان رياض العدساني وعبد الكريم الكندري استقالتهما من مجلس الامة امس مؤكدين ان الاستقالة هي بر بالقسم الذي اقسماه واحتراما للدستور، قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم انه لم يتسلم اي طلب استقالة رسمية لاي عضو في المجلس، مضيفا انه اذا تسلم مثل هذا الطلب فسيتعامل معه وفقا للدستور واللائحة الداخلية للمجلس.

وفي هذا الإطار، تواصلت ردود الفعل السياسية والشعبية بين مؤيد ومعارض لقرار النواب، حيث وصفهم سياسيون بالأبطال الذين خرجوا من رحم الحراك الشعبي، فيما اكد آخرون ان قراراهم هدفه حل مجلس الامة وتأزيم علاقة السلطتين.

واوضح الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين عقب جلسة مجلس الامة ردا على سؤال حول تقديم نائبين في المجلس استقالتهما شفهيا اليوم «نحن نحترم رغبتهما وان كنت على المستوى الشخصي اتمنى منهما العدول عن هذه الاستقالة».

واضاف الغانم في السياق ذاته ان «طبيعة العمل النيابي توافقية وخاضعة لآليات التصويت ورأي الاغلبية وفقا لقواعد الدستور واللائحة الداخلية اللذين ارتضينا العمل على اساسهما».

واشار الى ان اساس الديمقراطية هو رأي الاغلبية مضيفا انه «حتى الان لم يصلني اي طلب استقالة رسمية وان وصلني سأتعامل معه ضمن الاطار الدستوري واللائحي».

وكان العضوان الدكتور عبدالكريم الكندري ورياض العدساني قد اعلنا تقديم استقالتهما من عضوية مجلس الامة خلال جلسة المجلس العادية التكميلية.

من جانبه، قال النائب رياض العدساني في مؤتمر صحافي في مجلس الامة بكل فخر سأقدم استقالتي مسببة حفاظا على المكاسب الدستورية وحفاظا على الوطن حتى لا تكون مشاركين للممارسات الخاطئة.

واوضح العدساني انهم داسوا في بطن الدستور والمادة 100 من الدستور هي عبارة عن سؤال مغلظ ورئيس الوزراء غير قادر ان يجاوب على هذا الدستور ولجاوا الى ممارسات غير دستورية.

واضاف لا تنسى ياجابر المبارك انك كنت وزيراً في الثمانينات وكنت نائبا اول لرئيس الوزراء في حكومة ناصر المحمد ولم نرى الا تراجعا للبلاد في كل المقاييس وعندما وجهنا استجوابا دستوريا ما الذي عملته يا جابر المبارك؟ انك طلبت ان يرفع من جدول الاعمال فلا يقول انه اتبع اجراءات دستورية بل داسوا في بطن الدستور.

وقال العدساني لن اشارك في امور غير دستورية واسجل موقفا سياسيا واطلع من هذا المجلس ولا يشرفني ان اقعد فيه دقيقة واحدة لان مجلس الامة يفترض ان يحافظ على مكاسب الشعب وانا لم اتحسن اني شاركت في هذا المجلس لانني كشفت كل المفاسد وعندما يخرج نائب ويقول انه تسلم اموالا من رئيس الوزراء فيجب لا يفتخر بهذا العمل وان ينزل راسه بالقاع ولا يجب ان تكون كريما من مال غيرك وتوزع العطايا وليس من الشهامة ان تتطاول ورئيس المجلس يكون متفرجا واضاف عندما سالت بشكل علني رئيس الوزراء هل انت عطيت عبدالله التميمي سكت رئيس الوزراء والنائب التميمي رد بتطاول مشيرا اي ان كل الامور اصبحت في تدهور.

قال العدساني: نقولها لك يارئيس الوزراء لقد فشلت في ادارة البلاد وهذه الحكومة انجاز واحد ليس لديها لافتا الى انه قدم ثلاثة استجوابات واول استجواب شطب رئيس الوزراء محورين وثاني استجواب لم يستطع ان يجيب عن اي سؤال وثالث استجواب كنت تتمسك باعضاء مجلس الامة.

الغانم أعلن عدم تسلمه استقالة النواب رسميا